

Distr.
GENERAL

E/C.7/1994/2
17 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الموارد الطبيعية

الدورة الثانية

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية والمعدنية، والتنسيق فيما بين الوكالات

أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتنسيق فيما بين الوكالات في ميدان الموارد المائية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً لأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية في سياق التوصيات الواردة في الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١^(١). ويعرض أيضاً الأنشطة المتعلقة بمنع الكوارث في ميدان الموارد المائية والحد منها. وبالنسبة لكل مجال من المجالات البرنامجية يقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً للأنشطة المضطلع بها ومناقشة للمسائل المتصلة بالتنسيق والتعاون.

ويشير التقرير إلى حدوث تطور كبير في مفهوم التنسيق والتعاون منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في عام ١٩٧٧، مع تفهم متزايد لضرورة اعتماد نهج وسياسات منسقة، ولا سيما فيما يتعلق بوضع نهج شمولي لتنمية الموارد الأرضية والمائية. ويؤكد التقرير على ضرورة مواصلة المشاورات فيما بين المنظمات المعنية وضرورة اشتراك اللجان الإقليمية اشتراكاً كاملاً فيها.

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٤	٢- ١ مقدمة
٤	١٩- ٣ أولا - التنمية والإدارة المتكاملتان للموارد المائية
٤	١٦- ٣ ألف - استعراض عام للأنشطة
٧	١٧-١٩ باء - تنسيق الأنشطة
٨	٢٠-٣٦ ثانيا - تقييم الموارد المائية وآثار تغير المناخ على الموارد المائية
٨	٢٠-٣٢ ألف - نظرة عامة على الأنشطة
٨	٢٠-٢٦ ١ - تقييم الموارد المائية
١٠	٢٧-٣٢ ٢ - آثار تغير المناخ على الموارد المائية
١١	٣٣-٣٦ باء - تنسيق الأنشطة
١٢	٣٧-٤٨ ثالثا - حماية الموارد المائية ونوعية المياه والنظم الايكولوجية المائية
١٢	٣٧-٤٤ ألف - استعراض عام للأنشطة
١٤	٤٥-٤٨ باء - تنسيق الأنشطة
١٥	٤٩-٥٣ رابعا - الحد من الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه
١٦	٥٤-٦٢ خامسا - توفير المياه والمرافق الصحية
١٦	٥٤-٥٩ ألف - استعراض عام للأنشطة
١٨	٦٠-٦٢ باء - تنسيق الأنشطة
١٩	٦٣-٧٦ سادسا - المياه والتنمية الحضرية المستدامة
١٩	٦٣-٦٩ ألف - استعراض عام للأنشطة
٢١	٧٠-٧٦ باء - تنسيق الأنشطة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٢	٧٧-٩٠	سابعاً - استخدام المياه في الإنتاج الغذائي والتنمية الريفية المستدامين
٢٢	٧٧-٨٧	ألف - استعراض عام للأنشطة
٢٥	٨٨-٩٠	باء - تنسيق الأنشطة
٢٦	٩١-٩٥	ثامناً - الاستنتاجات

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استعراضاً شاملاً لأنشطة منظمات الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية في سياق التوصيات الواردة في المجالات البرنامجية السبعة للفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١^(١)، وهي: التنمية والإدارة المتكاملتان للموارد المائية؛ تقييم الموارد المائية؛ وحماية الموارد المائية ونوعية المياه والنظم الأيكولوجية المائية؛ وتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية؛ والمياه والتنمية الحضرية المستدامة؛ وتوفير المياه من أجل استدامة الانتاج الغذائي والتنمية الريفية؛ وآثار تغير المناخ على موارد المياه. ويعرض هذا التقرير، فضلاً عن ذلك، للأنشطة المتعلقة بمنع الكوارث في ميدان الموارد المائية والحد منها، وهو موضوع لم يتناوله جدول أعمال القرن ٢١ بشكل مباشر كمجال برنامجي مستقل.

٢ - ويلقي هذا التقرير نظرة عامة على الأنشطة المضطلع بها في كل مجال من المجالات البرنامجية ويناقش المسائل المتصلة بالتنسيق والتعاون في تنفيذ الأنشطة في كل منها. وستتاح للجنة الموارد الطبيعية من مختلف المنظمات المعنية شروح مفصلة للأنشطة من خلال تقارير إفرادية تقدم إما على هيئة وثائق معلومات أساسية أو تقارير شفوية.

أولاً - التنمية والإدارة المتكاملتان للموارد المائية

ألف - استعراض عام للأنشطة

٣ - أسند إلى إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وإلى البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ثم في إطار تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الدور القيادي في إطار اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في وضع استراتيجيات ترمي إلى تعجيل التقدم في مجال التنمية والإدارة المتكاملتين للموارد المائية.

٤ - وفي حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جرى في عام ١٩٩١ تحديد نهج لبناء القدرات يستهدف تهيئة بيئة مواتية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعزيز تنمية المؤسسات والموارد البشرية، وزيادة المشاركة الشعبية. ثم أدخل مزيد من التحسين على هذا النهج أثناء المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة الذي عقد في دبلن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ووضع موضع التنفيذ من خلال سلسلة من عمليات التقييم لقطاع المياه اضطلعت بها إدارة خدمات الإدارة والدعم من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بالتعاون مع البنك الدولي.

٥ - وفي الوقت ذاته قرر البنك الدولي أنه إذا ما أريد للتنمية والإدارة المتكاملتين للموارد المائية أن تصبحا حقيقة واقعة، فلا بد من تعديل سياسة البنك. وتوج هذا القرار بنشر ورقة بعنوان "إدارة الموارد

المائة: ورقة عن السياسة العامة للبنك الدولي^(٧). ومن العناصر الأساسية في الجهود التي يبذلها البنك الدولي لإعمال هذه السياسة إنتاج دليل لوضع استراتيجية إدارة الموارد المائية. ويتمثل الجزء الأول من عملية صياغة الاستراتيجية في تقييم قطاع المياه بقصد إجراء دراسة كاملة للعوامل التي تؤثر في تنمية الموارد المائية، بما في ذلك دراسة الخيارات الانمائية وتقييمها.

٦ - وقامت إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بالمساعدة في هذه العملية بإجراء عدد من الدراسات التقييمية أو التشخيصية النموذجية لهذا القطاع في بلدان مثل اليمن والمغرب والهند ونيبال وبيرو وبوليفيا. ومن المزمع الاضطلاع بأعمال أخرى في الصين وفي بلدان الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، وبابوا غينيا الجديدة ومدغشقر. وقد اتضحت فائدة هذا النهج العظيمة في صياغة البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في إطار الخطط والأولويات الانمائية الوطنية، ولا سيما في إطار بناء القدرات.

٧ - وستنطوي المرحلة التالية على برنامج لبناء القدرات اللازمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية يستفيد بالخبرة المكتسبة حتى الآن. وقد نفذت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عددا من التقييمات القطاعية في إطار برنامج العمل الدولي المعني بالمياه والتنمية الزراعية المستدامة. وستؤخذ هذه التقييمات في الاعتبار أيضا في الاستعراض وفي أية دراسات تقييمية أخرى لقطاع المياه تجريها وكالات أخرى للمساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف.

٨ - وهناك مبادرة أخرى في هذا المجال تتعلق بتعاون إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم وثيق من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي، على إنشاء المحفل الاستشاري للمياه العذبة. ويقصد بهذا المحفل أن يصبح عملية متواصلة للاتصال بين اخصائي إدارة الموارد المائية من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو يمكن أن يجري من خلالها تبادل الخبرات في مجال إدارة وتنمية أحواض الأنهار والبحيرات.

٩ - وفي اجتماع تنظيمي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، رأى المشتركون أن الوقت قد حان لإعادة النظر في المفاهيم السائدة بشأن تنمية أحواض الأنهار على ضوء جدول أعمال القرن ٢١ بهدف إعداد مبادئ توجيهية أو مبادئ أساسية لتحسين وتعجيل التنمية المتكاملة لأحواض الأنهار. وطُلب أثناء الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالموارد المائية المنبثق عن العملية المتعددة الأطراف لإقرار السلم في الشرق الأوسط الذي عقد في جنيف من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أن يناقش هذا المحفل المسائل المتصلة بالشرق الأوسط وأن يصبح نشاطا من أنشطة عملية السلم المتعددة الأطراف يضطلع به في الفترات المتخللة للدورات. واقترح آنذاك أيضا مناقشة مسألة حجم الأحواض.

١٠ - وعقد المحفل الاستشاري الأول للمياه العذبة في الفترة من ١٣ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في الأكاديمية الدولية للبيئة في جنيف. وحضره ٤٣ مشتركا من مختلف مناطق العالم، بما فيها الشرق

الأوسط. ومن الاستنتاجات الهامة التي توصل إليها المحفل دعوته برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى اختيار منظمة قائمة من منظمات أحواض الأنهار أو البحيرات تكون لديها حاجة ماسة. ويمكن أن تطبق عليها مختلف التوصيات الرامية إلى تحسين إدارة الموارد المائية. ومن جملة ما يترتب على العمل بهذه التوصيات زيادة المشاركة الشعبية واتخاذ تدابير مبتكرة لتوعية الجمهور بالاستعانة بوسائل الاعلام. ويقتضي ذلك أيضا تقديم المساعدة في جمع الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل المتفق عليه. ودعيت هاتان المنظمتان إلى تقديم تقرير بهذا الشأن إلى المحفل في دورته القادمة المزمع عقدها في عام ١٩٩٤.

١١ - وهناك تطور رئيسي آخر في مجال التنمية والادارة المتكاملتين للموارد المائية وهو ظهور نماذج للتخطيط المتعدد الأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي. وقد استحدثت هذه النماذج واختبرت وطبقت بنجاح في مشروع شمال الصين لإدارة المياه الذي موله برنامج الأمم المتحدة الانمائي ونفذته إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وانتهى العمل فيه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقدم عرض ايضاحي لنماذج حاسوبية متفاعلة مأخوذة من مشروع شمال الصين لإدارة المياه في حلقة تدريبية عقدت في بيجينغ في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وذلك مباشرة عقب الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بالموارد المائية المنبثق عن العملية المتعددة الأطراف لإقرار السلم في الشرق الأوسط.

١٢ - وكانت الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الجزر الصغيرة، بما في ذلك التأهب للكوارث مثل الأعاصير والفيضانات، وجهة تركيز هامة منذ سنوات عديدة في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وتتركز المشاريع الآن في الجزر الصغيرة في جنوب المحيط الهادئ.

١٣ - وفيما يتعلق باللجان الاقليمية، فرغت اللجنة الاقتصادية لافريقيا، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، من وضع الصيغة النهائية لبروتوكول خاص بتنمية الموارد الطبيعية بما فيها الموارد المائية في افريقيا. وأعدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عام ١٩٩٣ دراسة شاملة عن مشاكل وامكانيات واستراتيجيات التعاون فيما بين البلدان المشاطئة على التنمية المتكاملة للموارد المائية لحوض نهر النيل، ونشرت دراسة مفصلة عن حفظ الموارد المائية واستخدامها على نحو رشيد في ستة من بلدان شمال افريقيا. وتزعم اللجنة أن تنظم في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ اجتماع فريق خبراء مخصص لسياسات واستراتيجيات تنمية الموارد الطبيعية والطاقة في افريقيا، وحلقة دراسية اقليمية عن التنمية المستدامة للموارد الطبيعية بما فيها المياه.

١٤ - وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا عاملا فعلا في وضع واعتماد اتفاقية وحماية واستخدام المجاري المائية والبحيرات الدولية العابرة للحدود التي اعتمدها في هلسنكي في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ كبار مستشاري اللجنة للمشاكل البيئية والمائية لدى حكومات الدول الأعضاء فيها، ووقّع عليها ٢٥ بلدا والجماعة الأوروبية

قبل إقفال باب التوقيع عليها في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وأعدت اللجنة أيضا استعراضا للاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بحماية واستخدام المياه العابرة للحدود، وهي تعمل الآن على وضع صكوك لتعزيز نهج النظم الايكولوجية في الادارة المائية المستدامة.

١٥ - وأعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عددا من التقارير عن موضوع الادارة المتكاملة للموارد المائية وتعمل بوصفها أمانة شبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للإدارة المائية المتكاملة التي تتكون من مؤسسات تعالج هذه المسألة. وعقد الاجتماع الأول لهذه الشبكة في سانتياغو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وهي تنظم فضلا عن ذلك دورات دراسية عن إدارة الموارد المائية في مختلف بلدان المنطقة. ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩١ حلقة عمل اقليمية عن التنمية المستدامة وأعدت ورقات عن النهج المتكامل إزاء تنمية الموارد المائية وإدارتها واستخدامها على نحو فعال. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ندوة عن استخدام المياه وحفظها.

١٦ - وعلى الرغم من أنه لا ريب في أن للمرأة دورا هاما تؤديه في إدارة الموارد المائية، فقد أغفل هذا البعد الهام معظم الأحيان في الماضي. وفي هذا الصدد كان المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة فعالا في إبراز ضرورة زيادة اشراك المرأة في عملية التنمية والادارة. وتجلى ذلك على أوضح نحو في حالة توفير مياه الشرب والمرافق الصحية، إذ وضع المعهد، بالتعاون مع إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية، ومنظمة العمل الدولية ترتيبات متعددة الوسائط للتدريب في مجال المرأة وتوفير المياه والمرافق الصحية، وهو يرأس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة. وعقدت حلقتان دراسيتان اقليميتان بتمويل من إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية لاختبار الوحدات المستقلة المنقحة من هذه الترتيبات، إحداهما في افريقيا (غامبيا، أيلول/سبتمبر ١٩٩١) والأخرى في آسيا (بانكوك، أيلول/سبتمبر ١٩٩٢). ويعمل المعهد، في الإطار الأشمل لتنمية الموارد المائية وإدارتها، بوصفه جهة التنسيق للمسائل المتعلقة بالمرأة.

باء - تنسيق الأنشطة

١٧ - لا يزال الأمر يتطلب الاضطلاع بقدر كبير من العمل من أجل وضع نهج منسق على مستوى المنظومة إزاء الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويوفر اعتماد البنك الدولي ورقة للسياسة العامة المتعلقة بالموارد المائية، إلى جانب الأنشطة الأخرى التي وردت أعلاه، أساسا قويا للعمل في المستقبل. وفي هذا الصدد، أتاحت الحلقة الدراسية عن إدارة الموارد المائية التي عقدها البنك الدولي في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وسيلة مفيدة لإجراء حوار عن هذا الموضوع. وحضر الحلقة الدراسية مشتركون من بعض البلدان القترضة من البنك وممثلون لوكالات الدعم الخارجي ومن بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٨ - وتوفر اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وعلى وجه التحديد فريقها العامل المعني بإدارة الموارد المائية، آلية التنسيق. وينبغي أن تكون فرقة العمل الآن في وضع يمكنها من أن تشرع في مسار للعمل يهدف إلى الوصول بمؤسسات المنظومة إلى نقطة تعتمد فيها نهجا مقبولة عموما. وفي ضوء العملية الجارية لتحقيق اللامركزية، سيطلب من اللجان الإقليمية أدا دور هام في هذا الميدان. ففي الماضي، لم تكون اللجان قادرة على الاشتراك بصورة مستمرة في أعمال اللجنة الفرعية أو أعمال فرق العمل التابعة لها وذلك بسبب قيود تتعلق بالميزانية في أغلب الأحيان. وستكون مشاركتها في المستقبل في أعمال اللجنة الفرعية هامة، ولاسيما فيما يتعلق بهذا المجال البرنامجي.

١٩ - ويستمر بذل جهود منسقة في إطار مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بهدف إنشاء شبكة معلومات متكاملة من أجل تقييم حالة موارد المياه العذبة في العالم. وفي هذا الصدد، عقد اجتماع لفرقة العمل المعنية بإدارة المعلومات التابعة للجنة الفرعية للجنة التنسيق الإدارية في مقر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تموز/يوليه ١٩٩٣، من أجل اتخاذ مزيد من الخطوات لبلوغ هذا الهدف. وفيما يتعلق بمدى توفر المعلومات، توجد فجوات ضخمة لا سيما فيما يتعلق بالاحصاءات المتعلقة باستخدام موارد المياه، وبالعلاقات الترابط بين السكان والأرض والمياه، وبأثر تطبيق الصكوك الاقتصادية والقانونية على استخدام موارد المياه ومكافحة التلوث. ويتطلب الأمر بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، ويحتاج الدور الذي يتعين أن تؤديه مختلف المنظمات، بما في ذلك اللجان الإقليمية، إلى دراسة.

ثانيا - تقييم الموارد المائية وآثار تغير المناخ على الموارد المائية

ألف - نظرة عامة على الأنشطة

١ - تقييم الموارد المائية

٢٠ - استمرت أنشطة تقييم الموارد المائية تحتل مكانا رئيسيا في برامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وفي برامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الرامية إلى تدعيم الخدمات الهيدرولوجية الوطنية والمؤسسات المختصة بالبحث والتدريب والتعليم في مجال علم المياه والهيئات التي تؤدي أدوارا مرتبطة بهذا الموضوع. وقد أبرز المؤتمر الرابع المشترك بين اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية المعني بالهيدرولوجيا المعقود في باريس في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣، تلك البرامج لا سيما البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو والبرنامج الهيدرولوجي التشغيلي التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والأدوار التي تؤديها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في هذين البرنامجين. ووافق المؤتمر على بيان باريس الذي يتضمن خمس توصيات، من بينها توصية بتحقيق شراكة أوثق بين برنامجي الوكالتين على الصعيدين الوطني والدولي.

٢١ - وكان أحد مظاهر الشراكة بين اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية هو نشر العدد الأول في عام ١٩٩٣ من الكتيب المعنون "أنشطة تقييم الموارد المائية التي تقوم بها اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية - كتيب للتقييم الوطني"، الذي يمكن الهيئات الوطنية من تقييم قدراتها في مجال تقييم الموارد المائية. وسيركز العدد الثاني بقدر أكبر على نوعية المياه والمياه الجوفية والجوانب الأخرى لتقييم الموارد المائية التي لم يتناولها العدد الأول على نحو كاف.

٢٢ - ومنذ نشر التقرير المشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونسكو عن تقييم الموارد المائية في عام ١٩٩١^(٣)، والوكالتان تحيطان علما بأداء الدوائر الهيدرولوجية الوطنية واختصاصاتها وفقا لما تعبر عنه شبكاتها لجمع البيانات ومرافقها الحاسوبية لتخزين وتحليل تلك البيانات، والمنتجات التي تعدها للمستعملين. وجرى النظر أيضا في مستويات التوظيف وتعليم وتدريب الموظفين. ولا يزال عدد كبير من الدوائر يعاني من تدني الأوضاع في جميع مجالات العمل هذه، وآخر ذلك وأشدّه التدني الحاصل في دول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة المستقلة حديثا وبلدان أوروبا الشرقية.

٢٣ - واشتركت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في أنشطة اللجنة التوجيهية للمشروع المشترك بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالتقييم الهيدرولوجي في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا، الممول بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الافريقي والجماعة الاقتصادية الأوروبية ومساهمات ثنائية فرنسية. ويتمثل هدف المشروع في تحديد الفجوات القائمة في شبكات رصد المياه والمياه الجوفية وتقييم القدرات المؤسسية للمنطقة.

٢٤ - ومن أجل التصدي للتدني في قدرة الدوائر الهيدرولوجية الوطنية، اقترحت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونسكو، بدعم من البنك الدولي، انشاء نظام عالمي لمراقبة الدورة الهيدرولوجية يتكون من شبكة أولية تضم نحو ١٠٠٠ محطة على نطاق العالم تقام على أكبر أنهار العالم لقياس التدفق والحمل والمتغيرات المناخية والجوية على الضفاف بهدف رصد البيئة. ويوجد بالفعل عدد كبير من هذه المحطات، معظمها في العالم المتقدم النمو. وتتجه النية، في الأماكن التي لا توجد فيها هذه المحطات أو حيثما لا تكون مجهزة على نحو مناسب، إلى استخدام أموال خارجية لاقامتها أو للنهوض بها إلى مستوى المحطات الأخرى في الشبكة، إلى جانب تنفيذ التدابير المناسبة الأخرى لبناء قدرات الدائرة المعنية. وسيتم ربط جميع تلك المحطات بمجموعة من قواعد البيانات عن طريق منصات وسواقل لجمع البيانات وعن طريق القطاعات المناسبة في النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للرصد الجوي العالمي في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢٥ - ونظرا لأن تدني الخدمات الهيدرولوجية شديد على وجه الخصوص في افريقيا، فقد قدمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونسكو، بدعم من البنك الدولي، اقتراحات تفصيلية لتنفيذ النظام العالمي لمراقبة الدورة الهيدرولوجية في افريقيا، ليمتد على مدى ٢٠ سنة. ومن المقرر انشاء شبكة أولية تضم ١٠٠ محطة

تسجل كل محطة ١٥ متغيراً أو أكثر لنقلها عن طريق متبوسات (مجموعة من السواتل) إلى المراكز الوطنية والدولية. وفي المرحلة الأولى من تنفيذ النظام العالمي لمراقبة الدورة الهيدرولوجية في إفريقيا، سينشأ فريق صغير من الخبراء لاقامة شبكة مزودة بموظفين من الهيئات الهيدرولوجية الوطنية وسيدرب هؤلاء الموظفون على استخدام الشبكة وعلى إعداد المحفوظات والمنتجات. وستكلف تلك المرحلة نحو ١٥ مليون دولار توزع على ست سنوات. ومع ذلك، فعلى الرغم من اجراء اتصالات بمجموعة من مصادر التمويل، فلم توفر أي أموال بعد للوكالات المعنية. ومن المقترح أيضاً تطبيق مبدأ النظام العالمي لمراقبة الدورة الهيدرولوجية في بحر الآرال.

٢٦ - ولقد استمر نقل التكنولوجيا الهيدرولوجية عن طريق النظام الجاري لنقل التكنولوجيا التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية المعروف باسم البرنامج الفرعي الهيدرولوجي التشغيلي المتعدد الأغراض. ويتناول عدد كبير من عناصر البرنامج تقييم الموارد المائية، وإن كان بعضها، مثل تلك المتعلقة بتصميم نظم التنبؤ بالفيضانات، يتصل اتصالاً وثيقاً بالحد من الكوارث وبالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ومنذ بدء البرنامج الفرعي الهيدرولوجي التشغيلي المتعدد الأغراض في عام ١٩٨١ نفذ نحو ٣ ٠٠٠ عملية نقل للتكنولوجيا، معظمها من الشمال إلى الجنوب، وإن كان بعضها من الشمال إلى الشمال وبعضها من الجنوب إلى الجنوب.

٢ - آثار تغير المناخ على الموارد المائية

٢٧ - على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين بشأن مستقبل المناخ على النطاقات العالمية والاقليمية والنطاقات الأصغر، فليس ثمة شك في أن الموارد المائية ستعاني من تغير المناخ معاناة تفوق أي قطاع آخر وأن هذه الآثار ستؤثر في المقابل على قطاعات أخرى، منها على سبيل المثال الزراعة والطاقة. فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة على نطاق العالم وما سينجم عنه من زيادة معدلات التبخر، مقترنة بقلة الأمطار، إلى انخفاض في الموارد المائية العالمية. وفي الأماكن التي تعاني فيها الموارد المائية بالفعل من إجهاد، سيؤدي هذا إلى مزيد من المشاكل نظراً لأن الاحتياجات من المياه ستبلغ مقدار الامدادات أو تتجاوزها. ومع ذلك، سيزيد تساقط الأمطار في بعض المناطق، بينما يحتمل أن يتناقص سقوطها في أماكن أخرى. وستكون التغيرات التي تطرأ على أي من هذه الخواص هامة للغاية بالنسبة لموارد المياه، لاسيما فيما يتعلق بحدوث حالات فيضانات وجفاف مفرطة الشدة.

٢٨ - ومن المحتمل أن تتفاقم هذه التغيرات في الأماكن التي يشكل فيها ارتفاع مستوى سطح البحر خطراً على المناطق الواطئة لاسيما في حالات الجزر الصغيرة. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن يعرض ارتفاع مستوى سطح البحر موارد المياه الجوفية الساحلية للخطر بسبب تسرب الملوحة لاسيما في الجزر الصغيرة حيث ستخفض منطقة إعادة التغذية بالمياه. وقد تضرر التغيرات في كميات سقوط الأمطار ومدتها والتوزيع الموسمي بإعادة التغذية بالمياه الجوفية ويجمع مياه الأمطار في الجزر الصغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع درجات حرارة سطح البحر قد يؤدي إلى زيادة حدوث الأعاصير المدارية الحلزونية

والأعاصير المصحوبة بمطر ورعد والأعاصير الاستوائية في الفلبين وبحر الصين مع ما يترتب على ذلك من زيادة الضرر الناجم عن العواصف والفيضانات التي يدعم ارتفاع مستوى مياه البحر من قوتها. وفي الجزر الصغيرة، سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادات في الطلب على المياه للاستعمال العام والزراعة والاستعمالات الأخرى، وستكون هذه الزيادات علاوة على تلك الناجمة عن الزيادة المتوقعة في السكان.

٢٩ - ونتيجة للنص الذي طرأ على قدرة الهيئات الوطنية على رصد وتجهيز البيانات الهيدرولوجية، فقد هبطت أيضاً قدرتها على التصدي للآثار الضارة التي تحدث في المستقبل. وسيتيح النظام العالمي المقترح لمراقبة الدورة الهيدرولوجية الفرصة للتغلب على بعض هذه المشاكل، وبخاصة على النطاق العالمي. ومع ذلك، فإن الأمر يتطلب مشروعاً أكثر تفصيلاً يركز على النظام الهيدرولوجي لعدة مجموعات من الجزر الصغيرة الواقعة في نظم مناخية مختلفة. وقد اشتركت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تقديم مقترحات أولية تتعلق بهذا المشروع، وعقدت أيضاً حلقة عمل في ترينيداد وتوباغو في الفترة من ٥ إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو) تناولت القضايا المتعلقة بنوعية المياه في الجزر الصغيرة.

٣٠ - وسيؤدي هذا المشروع إلى تحسين الرصد ووضع تقنيات وأساليب لتقييم الآثار التي يرتبها تغير المناخ على الموارد المائية فضلاً عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة. وسيتمكن المشروع الحكومات من وضع وبدء استراتيجيات مناسبة للاستجابة.

٣١ - وعن طريق برنامج المناخ العالمي - المياه ستتصدى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة، باشتراك المنظمات غير الحكومية والمعاهد والهيئات الوطنية لمشكلة تغير المناخ والموارد المائية. ويجمع برنامج المناخ العالمي - المياه بين حوالي ٣٠ مشروعاً تجري بها دراسات عن مجموعة واسعة النطاق من المسائل. ويجري في أحد هذه المشاريع تحليل سلسلة من التدفقات النهرية في الأجل الطويل مما يزيد عن ٢٠٠ موقع حول العالم لمعرفة التغيرات والاتجاهات. وبينما أظهرت بعض هذه السجلات دلائل على حدوث تغيرات ذات مغزى من الناحية الإحصائية، فلم تظهر السجلات الأخرى أي تغير. ويجري القيام بأعمال إضافية لتوسيع نطاق العينة وإجراء مزيد من الاختبارات.

٣٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اجتماعاً إقليمياً للخبراء عن "الآثار المحتملة أن يخلفها تغير المناخ على الموارد المائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

باء - تنسيق الأنشطة

٣٣ - شهدت السنوات الأخيرة زيادة في التعاون بين المنظمات فيما يتعلق بتقييم موارد المياه، كما يتضح من التعاون بين البنك الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية فيما يتعلق بتدعيم الشبكات الهيدرولوجية. ويجري أيضا مزيد من التنسيق فيما يتعلق بربط التقييم الكمي لموارد المياه برصد نوعية المياه. ويجري أيضا قدر كبير من التعاون مع المنظمات غير الحكومية في هذا الميدان من ميادين النشاط.

٣٤ - وإلى جانب البرامج المشار إليها من قبل المعنية على وجه التحديد بتدعيم الشبكات الهيدرولوجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يقوم عدد من المنظمات ومنها على وجه الخصوص، إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ بعض الأنشطة المتصلة بالتقييم في إطار مشاريع التنمية، من أجل توفير البيانات اللازمة لتخطيط وإدارة الموارد المائية والتي لا تتوفر من طريق آخر. ومن الضروري دمج هذه الجهود في نهج شامل لإدارة البيانات على الصعيد الوطني.

٣٥ - وكما ورد في تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مار دل بلاتا^(٤) وجدول أعمال القرن ٢١ بشأن المسائل المتصلة بالمياه (E/C.7/1994/4)، يسود اعتقاد بأن قدرة الحكومات على تدعيم خدماتها الهيدرولوجية يتوقف على الاعتراف الذي يولى لأهمية هذه الخدمات في إطار عملية إدارة الموارد المائية عموما. وبالتالي، فثمة حاجة على الصعيدين الوطني والدولي إلى توثيق الربط بين أنشطة بعينها من الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات، في نهج شمولي لتنمية الموارد المائية.

٣٦ - ونظرا للدور الذي تؤديه اللجان الإقليمية فيما يتعلق بتشجيع مفاهيم الإدارة المتكاملة، في إطار جدول أعمال القرن ٢١، في منطقة كل منها، فإن هذه اللجان يمكن أن تقوم بمهمة فعالة في التحذير من مدى خطورة الأحوال السائدة وفي تعزيز الاعتراف بأهمية تقييم موارد المياه بوصفها ركنا أساسيا في إدارة موارد المياه. ويمكن للجان أن تؤدي أيضا دورا مفيدا في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالشبكات الهيدرولوجية في إطار برنامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وهو برنامج خدمات الإحالة إلى المعلومات الهيدرولوجية.

ثالثا - حماية الموارد المائية ونوعية المياه والنظم الإيكولوجية المائية

ألف - استعراض عام للأنشطة

٣٧ - يشترك في هذا المجال البرنامجي عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نظرا لما يرتبط به من مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة، من بينها الموارد المائية ونوعية المياه والنظم الإيكولوجية المائية. ويشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في رعاية عدد من البرامج التي تتصل اتصالا مباشرا بحماية نوعية المياه. وأحد هذه البرامج هو البرنامج العالمي لرصد نوعية المياه (النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه). والآخر هو الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية الذي يتناول الجوانب الإيكولوجية للموارد المائية.

٣٨ - وتحافظ منظمة الصحة العالمية على الربط بأهداف حماية الصحة عن طريق برنامج النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه بل وأيضا من خلال عملها في مجال مكافحة تلوث المياه. وتسهم الأنشطة الرامية إلى حماية نوعية مياه الشرب اسهاما مباشرا في حماية نوعية المياه السطحية والمياه الجوفية لا سيما تلك المستخدمة لتوفير إمدادات المياه الحضرية. ومما له أثر بالغ الأهمية على الطريقة التي تدار بها الموارد المائية برامج منظمة الصحة العالمية لمكافحة الأمراض واستئصالها، لا سيما برامج مكافحة أمراض الإسهال والدودة الغينية وداء البقيريات والعمى النهري، فضلا عن فريق خبراء الإدارة البيئية لمكافحة ناقلات الأمراض المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). أما الجوانب الهيدرولوجية فيتناولها برنامجان هما البرنامج الهيدرولوجي الدولي لدى اليونسكو والبرنامج الهيدرولوجي التشغيلي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. والبرنامج الهيدرولوجي التشغيلي لا يشمل فقط البحوث المتعلقة بحماية الموارد المائية وإنما يتعاون أيضا مع برنامج الإنسان والمحيط الحيوي فيما يتصل بالمسائل الإيكولوجية. ويوفر البرنامج الهيدرولوجي التشغيلي، عن طريق مراكز بيانات الجريان السطحي العالمية التابعة له المعلومات الهيدرولوجية اللازمة لإدارة نوعية المياه على نحو فعال.

٣٩ - وبالإضافة إلى البرامج والمنظمات العالمية، هناك عدد من المنظمات الإقليمية التي تسهم إسهاما ذا شأن في حماية الموارد المائية ونوعية المياه. وثمة إسهام جدير بالاهتمام في هذا الصدد وهو اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية والبحيرات الدولية العابرة للحدود التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا والتي سبق ذكرها. ويعكف حاليا كبار مستشاري المشاكل البيئية والمائية لدى حكومات الدول الأعضاء في تلك اللجنة على إعداد تقرير حالة وتوصيات تتعلق بالسياسة بشأن منع التلوث من المصادر الثابتة ومكافحته والحد منه. كما يجري استعراض الممارسات التي تستهدف الحد من مكونات المغذيات والمواد الخطرة الناشئة عن مواد الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا معايير لنوعية المياه لتطبيقها على مصادر المياه الطبيعية وحالتها الإيكولوجية. وسيكون برنامج حوض نهر الدانوب الذي يدعمه مرفق البيئة العالمية واحدا من أول المستفيدين من هذه المعايير. وتقوم المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور سياسي هام في الجمع بين البلدان لبحث مسائل التلوث. ولمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مكاتب إقليمية تضطلع بأدوار تشغيلية هامة في مجال تخطيط البرامج وتنفيذها.

٤٠ - وقد قدم الدعم لخدمات رصد نوعية المياه في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا عن طريق تدريب العاملين بالمختبرات وتوفير معدات الحاسوب وخدمات مراقبة النوعية. وأنشئت لهذا الغرض ترتيبات مؤاخاة بين المراكز المتعاونة في البلدان المتقدمة النمو والمختبرات الوطنية والإقليمية في البلدان النامية.

٤١ - وقدم إسهام في الإدارة المتكاملة للموارد المائية عن طريق تقديم خدمات تقييم تلوث المياه والخدمات الاستشارية لمكافحة التلوث في عدد من أحواض الأنهار الدولية. والأمثلة على ذلك ما يتصل بالبحيرات الاستوائية وأعالي النيل وأنهار زمبيزي وميكونغ وريو دي لابلاتا. وبالإضافة إلى ذلك قدمت المساعدة للمؤسسات الهيدرولوجية الوطنية فيما تبذله من جهود للتصدي أيضا للمشاكل المتعلقة بنوعية المياه. وتحقيقا لهذه الغاية، عقد اجتماع بين هيئات المياه في منطقة البحر الكاريبي لاقتراح أنشطة اقليمية ولتقديم مدخلات في مبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة.

٤٢ - وأحرز تقدم في مجال حماية الصحة البشرية من تلوث مصادر المياه وذلك عن طريق تنقيح مبادئ منظمة الصحة العالمية التوجيهية لنوعية مياه الشرب التي ستوفر أساسا لتدابير تنظيمية بشأن مكافحة التلوث؛ وتحقيق مزيد من التخفيض لمعدل انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه نتيجة الاضطلاع بحملات مكثفة لاستئصال الدودة الغينية في البلدان المتأثرة بذلك. وخفض معدل الإصابة بالعمى النهري في وادي فولتا إلى حد أنه أصبح من الممكن للقرويين العودة إلى مزارعهم.

٤٣ - وتحظى حماية المياه الجوفية باهتمام متزايد وقامت منظمة الصحة العالمية بتعيين مراكز متعاونة تحقيقا لهذا الغرض. ويقدم التدريب لمديري الموارد المائية الوطنيين في أمريكا اللاتينية كما شرع في دراسات في منطقة المحيط الهادئ على مستوى المنطقة. وأنجزت دراسات نموذجية عن طبقات المياه الجوفية الكامنة تحت المناطق الحضرية.

٤٤ - وأعلن تقييم نوعية المياه كشرط أساسي للإدارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي كامل أقاليم الاتحاد السوفياتي السابق. وهناك عمليات متابعة للدراسات التقييمية المضطلع بها تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعلى سبيل التحقق من خطة عمل مار دل بلاتا. ووضعت نهج وأساليب للإنذار المبكر للاكتشاف السريع لحوادث التلوث مثل حالات الانسكاب السمي والإبلاغ عنها. وتعتبر نظم نوعية المياه المستخدمة في نهر الراين نماذج لذلك.

باء - تنسيق الأنشطة

٤٥ - بذلت جهود كبيرة أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة (دبلن، ١٩٩٢) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢) من أجل توثيق التعاون وإزالة التداخل إلى الحد الممكن. واستمرت تلك العملية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لا سيما بهدف التقريب بين علوم الهيدرولوجيا ونوعية المياه. وتعد اجتماعات سنوية للجنة التوجيهية للنظام العالمي للرصد البيئي/مياه، بهدف تنسيق أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ولإضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون، يجري حالياً استعراض مذكرة تفاهم بين تلك المنظمات ومن المنتظر وضعها في صيغتها النهائية خلال عام ١٩٩٤.

٤٦ - وعقد المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية اجتماعه الثاني في الرباط في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وكان من نتائج ذلك إنشاء فريق عامل مكلف من قبل المجلس معني بمكافحة تلوث المياه وذلك بغرض توحيد جهود وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمانحين الثنائيين وممثلي القطاع المائي في البلدان النامية في عمل مشترك للحد من تلوث الموارد المائية.

٤٧ - وقد كان من نتائج البرامج المعنية بإدارة نوعية المياه في أحواض الأنهار الدولية (النيل وزامبيزي وميكونغ وريو دي لا بلاتا) توثيق التعاون التقني بين السلطات الاقليمية، أي سلطات لجان أحواض الأنهار والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف المعنيين ومختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية.

٤٨ - وأقيمت صلات مع روابط مهنية عن طريق الرابطة الدولية لنوعية المياه، ويضم أعضاء هذه المجموعة خبراء علميين وتقنيين جنباً إلى جنب مع كبار مهنيي وكالات المياه الوطنية. ويتحقق التعاون عن طريق عقد اجتماعات وأفرقة عاملة ودورات تدريبية برعاية مشتركة.

رابعاً - الحد من الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه

٤٩ - تواصل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ضمن ميدان الموارد المائية وفي إطار برنامجها للهيدرولوجيا والموارد المائية، بذل جهودها من أجل الحد من الكوارث المتصلة بالفيضانات والهيئات الجليدية والانهيالات الأرضية والجفاف. كما يجري بذل الجهد لتشجيع استخدام رادار الطقس في التنبؤ والإنذار بالتغيرات الهيدرولوجية، وبخاصة في أوروبا. وأنشأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مركزين لرصد الجفاف في افريقيا، أحدهما في نيروبي والآخر في هراي. ويستخدم هذان المركزان البيانات التي تجمع، بصورة رئيسية، من النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية الخاص بالرصد الجوي العالمي من أجل التنبؤ بالجفاف المرتبط بالأحوال الجوية ووصف خصائصه في شرق افريقيا والجنوب الافريقي.

٥٠ - وقد كان من نتائج اشتراك المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في التخطيط للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الاضطلاع بعدد من المشاريع لا سيما من أجل العقد، الغرض من اثنين منها توفير نهج أشمل لإزاء الكوارث. وقد أنشئ نظام تبادل التكنولوجيا لأغراض مواجهة الكوارث الطبيعية على غرار البرنامج الفرعي الهيدرولوجي التشغيلي المتعدد الأغراض بغية توفير نظام لنقل التكنولوجيا لأغراض الهيدرولوجيا وجغرافيا المحيطات وعلم الزلازل وعلم البراكين بالإضافة إلى الهيدرولوجيا. ويستهدف مشروع التقييم الشامل للمخاطر إيجاد نهج شامل لتقييم المخاطر عن طريق استخدام نظام المعلومات الجيولوجية والاستشعار من بعد ودراسات الأخطار الزلزالية. وسيتم تحديد المخاطر المركبة الناشئة عن العواصف والفيضانات والزلازل بالنسبة لمناطق مستهدفة معينة.

٥١ - وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأنشطة للحد من الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه تستهدف تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على التأهب لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها وذلك عن طريق توفير المساعدة التقنية والتدريب للموظفين الرئيسيين في مجال التنبؤ والإنذار المبكر؛ وتقييم المخاطر، ورسم الخرائط للمناطق المعرضة للخطر والتخطيط لاستخدام الأراضي؛ ورصد الأخطار وتقييم الأضرار؛ واختيار التدابير الهيكلية وغير الهيكلية الملائمة للتقليل إلى أدنى حد من الخطر على الأرواح والممتلكات والهيكل الأساسية؛ وتعزيز أو استخدام الأطر المؤسسية للتأهب للكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها؛ وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الحد من الكوارث الطبيعية؛ وتوفير الدعم الفني لمؤسسات حكومية دولية مثل لجنة الأعاصير المدارية والفريق المعني بالأعاصير المدارية.

٥٢ - وفي خلال عام ١٩٩٣ نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقات دراسية متجولة عن الوقاية من الخسائر الشاملة الناجمة عن الفيضانات وإدارتها في ميانمار وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وجزر سليمان.

٥٣ - وإن مسألة الحد من الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه، فضلا عن أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة تعزيز الشبكات الهيدرولوجية الطبيعية للإنذار المبكر، فهي مرتبطة أيضا ارتباطا لا انفصام له بمسألة تخطيط الموارد المائية وإدارتها. ويصدق ذلك في حالات كثيرة في أعمال اللجان الإقليمية وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وتتوقف قدرة البلدان على معالجة المسائل المتعلقة بالكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه، إلى حد بعيد، على مدى الاعتراف بهذه المسائل في عملية التخطيط وعلى مدى توفر المعلومات الموثوق بها وفي الوقت المناسب.

خامسا - توفير المياه والمرافق الصحية

ألف - استعراض عام للأنشطة

٥٤ - تقوم وكالات منظومة الأمم المتحدة بصورة متزايدة بوضع برامج أنشطة تعاونية بعضها مع بعض. وثمة مثل جيد للأنشطة التي تفي باحتياجات التكنولوجيات المناسبة والنهج الانمائية المبتكرة هو برنامج المياه والمرافق الصحية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وفي فترة تشغيله التي تزيد عن نص هذا البرنامج بأنشطة إقليمية وعلى الصعيد القطري تستهدف السكان الفقراء والذين يحصلون على خدمات أقل مما ينبغي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. بيد أن أكبر تأثير أحدثه البرنامج هو إظهار التنفيذ الناجح لخدمات المياه والمرافق الصحية ذات الكلفة الأقل المقدمة للوكالات المتعددة الأطراف والثنائية والوطنية التي تتعاون معه. وتتمثل الاستراتيجية الحالية للبرنامج في بناء القدرة على الصعيدين الوطني والمحلي ودعم الاستثمارات المستدامة ونشر الدروس المستفادة والمعرفة.

٥٥ - وثمة مثال آخر للتعاون هو برنامج الرصد المشترك لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الرامي الى تعزيز أو إنشاء قدرات وطنية لرصد أنشطة توفير المياه والمرافق الصحية، ويعد توافر إحصاءات قطاعية دقيقة ضروريا لكل من برامج ادارة المياه والمرافق الصحية على الصعيد الوطني، ولاعداد دعم قطري على الصعيد الدولي. وقد استقبلت البلدان البرنامج المشترك لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في السنوات الثلاث التي عمل فيها استقبالا طيبا، ولكن قدرته على تلبية احتياجاتها قيدها بشدة نقص الأموال والموظفين المدربين.

٥٦ - وتؤدي اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات لتوفير المياه والمرافق الصحية منذ عهد بعيد دورا رئيسيا بين وكالات منظومة الأمم المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أصبحت فريقا عاملا للجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الادارية، يتولى مسؤوليات تنسيق تنفيذ الأنشطة المشتركة لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. والقصد من اللجنة التوجيهية القيام بدور حفاز فيما يتعلق باستحداث أنشطة مشتركة وإنشاء شبكة للتعاون فيما بين المنظمات ذات الصلة، وستواصل منظمة الصحة العالمية توفير خدمات الأمانة للجنة التوجيهية، بينما سيتم تناوب الرئاسة سنويا فيما بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

٥٧ - وفي عام ١٩٩٣ اتخذت خطوة نحو التعاون الاقليمي عندما أدركت اللجنة التوجيهية واللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الادارية إن الحالة المتدهورة للمياه والمرافق الصحية في افريقيا تتطلب جهدا خاصا مشتركا بين الوكالات لاستحداث برامج مبتكرة تعاونية للموارد المائية لمواجهة احتياجات المنطقة الملحة للغاية. وعهد الى منظمة الصحة العالمية، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من المنظمات ذات الصلة، تنسيق هذا الجهد بالنيابة عن اللجنة الفرعية.

٥٨ - ومن بين البرامج المشتركة بين الوكالات الهامة الأخرى التي بها عناصر تتعلق بتوفير المياه والمرافق الصحية: فريق خبراء الادارة البيئية لمكافحة ناقلات الأمراض المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ وبرنامج الادارة الحضرية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وفرقة العمل المعنية بالمرأة التي تتعاون فيها ادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، واليونيسيف، وبرنامج المياه والمرافق الصحية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي.

٥٩ - وكمتابعة لجدول أعمال القرن ٢١ قامت اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الادارية بتحريك عدد من الأنشطة. وعلى سبيل المثال تم، في إطار الفريق العامل لادارة المعلومات، استعراض قاعدة بيانات وبرامجيات المياه والمرافق الصحية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة

العالمية واليونسيف فيما يتعلق بالتطبيقات الممكنة في الزراعة والتنمية الريفية وعلم المياه. وبالإضافة الى ذلك اتخذت مؤخرا خطوات مبدئية في اتجاه برامج تعاونية جديدة لدعم جدول أعمال القرن ٢١. وبدأت اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية في وضع استراتيجية مشتركة للتعليم الصحي في مجال توفير المياه والمرافق الصحية في التسعينات وزيادة على ذلك يتعاون برنامج المياه والمرافق الصحية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية في أنشطة التعليم الصحي في افريقيا وآسيا. وفي حالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعتزم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعداد دراسة عن تجارب بلدان المنطقة بشأن تشكيل هياكل تشغيل شركات الامداد بالمياه والمرافق الصحية بما في ذلك تحويلها الى القطاع الخاص مع التأكيد على دور التعريفات الجمركية في تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في توفير الخدمات.

باء - تنسيق الأنشطة

٦٠ - بسبب الطابع المتعدد الأوجه لأعمال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأهمية الموضوع، هناك تجاوز كبير لا يمكن تفاديه في المسؤوليات والأنشطة فيما بينها ونظرا لأن كل مؤسسة منها تضى منظورا مختلفا على أعمالها المتعلقة بتوريد المياه والمرافق الصحية فإن هذا التجاوز لا يضر بالضرورة بالفعالية الكلية للمنظومة بشرط أن تكون هذه المناظير مترابطة معا ضمن نهج منسق إزاء المسألة. وفي هذا الصدد فإن كلا من اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات لتوفير المياه والمرافق الصحية واللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الادارية توفر محفلا يتم من خلاله التماس تحقيق مثل هذا التنسيق بنشاط. ومع ذلك فإن هناك حاجة الى مزيد من الجهود وتحديد المجالات ذات المزايا النسبية في كل مؤسسة بمزيد من الوضوح. والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة في مجال توفير مياه الشرب والمرافق الصحية متطور بقدر جيد على صعيد السياسات وفعال بقدر متوسط على الصعيد البرنامجي. ومع ذلك فإنه يحتاج الى تعزيز في حالة الأنشطة التي تنفذ على الصعيد الوطني وباستثناء الحالات التي تقدم فيها كل مؤسسة دعما مباشرا للمؤسسة الأخرى في تنفيذ مشروع أو برنامج ما فإن أنشطة ومشاريع مختلف المؤسسات تنفذ غالبا بدون المعرفة أو الدراسة الواجبتين للأنشطة والمشاريع التي تنفذها المؤسسات الأخرى.

٦١ - ويمكن ملاحظة الأثر الواضح لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والعملية التي أفضت اليه في الجهود الأخيرة المشتركة بين الوكالات لإدماج مختلف الأنشطة المتعلقة بالمياه العذبة التي تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة في نهج أكثر شمولاً. وقد تجلّى ذلك في المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة وفي المشاورة التقنية المعنية بالإدارة المتكاملة لمياه الريف التي اشتركت فيها منظمة الأغذية والزراعة واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وعقدت في روما في آذار/مارس ١٩٩٣. وتجدر الإشارة أيضا الى سلسلة حلقات العمل الجارية بشأن الصحة والزراعة والجوانب البيئية لإعادة استعمال مياه الفضلات والتي تنظمها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وقد أدت الجهود الرامية

الى إيجاد أشكال جديدة من التعاون واستحداث أنشطة تشغيلية الى مبادرات قامت بها اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية بشأن إعداد مسرد متعدد اللغات للمصطلحات التقنية وبرامج رصد ترشيد الموارد المائية، واستعراض للنهج المبتكرة في تنمية الموارد المائية في افريقيا ومختلف الأفرقة العامة التي تعالج قضايا الدعوة ودور المرأة والتنمية الريفية والحضرية.

٦٢ - وينفذ التنسيق والتعاون مع وكالات الدعم الخارجية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية والفنية عن طريق المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية. ويقدم الدعم الى المجلس بصورة انفرادية من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وبصورة جماعية من اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات لتوفير المياه والمرافق الصحية ومن اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. ويوفر الأمين التنفيذي للمجلس روابط التوسع في التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في المجلس التعاوني.

سادسا - المياه والتنمية الحضرية المستدامة

ألف - استعراض عام للأنشطة

٦٣ - يرد الهدف الرئيسي للمجال البرنامجي بشأن "المياه والتنمية الحضرية المستدامة" من جدول أعمال القرن ٢١ في القسم هاء من الفصل ١٨. وبالإضافة إلى ذلك توجد أنشطة متتامة في هذا المجال وردت في فروع أخرى من الفصل ١٨ وفي فصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١ ولا سيما الفصل ٧ المعنون "تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية" والفصل ٢١ المعنون "الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بالمجاري".

٦٤ - وفيما يتعلق بالاستجابة لمعدل التحضر السريع في البلدان النامية، والاعتراف بالدور الرئيسي للمدن في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والمطالب المتصاعدة لتحسين إدارة الموارد المائية، وتوريد المياه والإصحاح والصرف في المناطق الحضرية، تعطى معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عناية متزايدة لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالمياه والتنمية الحضرية المستدامة.

٦٥ - وتتضمن بعض أمثلة هذا الاتجاه مبادرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن علم المياه الحضري، وعنصري توريد المياه والمرافق الصحية الحضرية من برنامج المياه والمرافق الصحية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، والأنشطة المتزايدة لليونيسيف في المناطق القريبة من المدن، وإدخال برنامج فرعي خاص للسهر على المشاكل الحضرية في برنامج منظمة الصحة العالمية الجديد المعزز للنهوض بالصحة البيئية؛ والأنشطة المتصلة بموارد المياه وإدارة الهيكل الأساسي الحضري والتي ينفذها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج المدن المستدام وبرنامج الإدارة الحضرية.

٦٦ - وبالرغم من زيادة التزام المنظمات بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، فهناك عدد محدود فقط من الأنشطة الجارية مخصص للحضر باعتبار أن معظمها جزء من برامج أو مشاريع أوسع مدى. ومع ذلك فإن هناك بعض التوقعات ولا سيما في الأنشطة المتصلة بالصرف ومنع الفيضان في الحضر، ومرافق التخلص من الفضلات، ومكافحة التلوث، والنهوض بالمشاركة العامة، وبناء قدرات محلية لإدارة الموارد المائية الحضرية.

٦٧ - وتتضمن الأنشطة المحددة التي تتم استجابة لجدول أعمال القرن ٢١، استحداث تقييم الأثر البيئي لمشاريع تنمية الموارد المائية الرئيسية المتصلة بالمناطق الحضرية وتنفيذ مقررات تخصيص الموارد؛ ووضع أطر قانونية ومؤسسية وآليات تخطيطية للإدارة المتكاملة للتنمية الحضرية والموارد المائية في مستجمعات المياه؛ وحماية مستجمعات المياه من استنفاد وتدهور غطاء الغابات الخاص بها ومن الأنشطة الضارة المضطلع بها باتجاه المنبع؛ والنهوض بالمشاركة العامة في أغراض جمع النفايات وتدويرها والقضاء عليها؛ وبذل الجهود لتعبئة وتسهيل المشاركة النشطة للمرأة في أفرقة إدارة المياه؛ وفرض تعريفات مائية حيثما كان ذلك في الوسع، تعكس كلفة الفرصة الضائعة والهامشية للمياه ولا سيما في الأنشطة الانتاجية؛ وتشجيع رصد الموارد حسب المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتنفيذ البرامج الحضرية لمياه الجريان السطحي الناجمة عن العواصف وصرفها.

٦٨ - وهناك جوانب أخرى لأهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتنمية الحضرية المستدامة مثل الجوانب المؤسسية والقانونية وجوانب الإصلاحات الإدارية ودعم بناء القدرات المحلية المشمولة بقدر أقل وتمثل ميادين يتعين أن تستحدث فيها جهود متزايدة في المستقبل. ومع ذلك فإن هناك بعض النهج المبتكرة التي يطبقها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ضمن برنامج الإدارة الحضرية وبرنامج المدن المستدام في مد السلطات البلدية وشركائها في القطاعات العام والخاص والمحلي بتخطيط وقدرات إدارية محسنة.

٦٩ - وفي أنشطة اللجان الإقليمية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج المياه والمرافق الصحية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي عناصر إقليمية قوية. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية وبرنامج المياه والمرافق الصحية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بعقد حلقة دراسية إقليمية بشأن إدارة الموارد المائية في المناطق الحضرية في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. كما يقوم البنك الدولي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية بتنفيذ أنشطة وطنية لدعم ورصد هذا القطاع وتقييمه.

باء - تنسيق الأنشطة

٧٠ - كما ذكر في الفرع الخامس فيما يتعلق بالإمداد بالمياه والمرافق الصحية، فإن كل مؤسسة من المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تقوم بتنفيذ أنشطة في مجال المياه والتنمية الحضرية المستدامة انطلاقاً من منظور تخصصها الموضوعي. وبالنظر إلى طبيعة هذه الأنشطة، فإن من الطبيعي أن يحدث بعض التداخل في تنفيذ البرامج والمشاريع العالمية والمحلية على حد سواء.

٧١ - وتمثل اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية آلية لتحقيق الاتساق بين أنشطة شتى مؤسسات الأمم المتحدة في هذا المجال. وقد أدت الاجتماعات السنوية التي تعقدها اللجنة الفرعية والتشاور المتواصل بين الوكالات الأعضاء فيها إلى بلوغ درجة عالية نسبياً من تنسيق المهام والأنشطة العالمية للمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وقد أنشأت اللجنة الفرعية فرقة عمل تحت رئاسة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أنيطت بها مهمة التوصية بخيارات للتعاون فيما بين الوكالات لتنفيذ أنشطة متابعة قضايا الموارد المائية الحضرية المنبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١. وسيدرس الفريق العامل القضايا ذات الأولوية المتعلقة بتقديم الدعم الخارجي للبلدان النامية، وتوفير بدائل لتوصيل هذا الدعم، ونطاق الأنشطة التعاونية المستقبلية المشتركة بين الوكالات وطابعها.

٧٢ - ويتصل أكبر مجال من مجالات الأنشطة التعاونية الراهنة بالعلاقة بين إحدى منظمات التمويل وواحدة أو أكثر من الوكالات المنجزة. ويندرج الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لتنفيذ برنامج المياه والمرافق الصحية تحت هذه الفئة، كما تندرج تحتها أيضاً الاتفاقات المخصصة لهذا الغرض بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدة وكالات منفذة (إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وما إليها، وذلك لتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية. وعلاوة على ذلك، هناك أيضاً حالات تشترك فيها الوكالات في تمويل مشروع أو برنامج معين أو يتم فيها تقاسم توفير مساهمات عادية لهذا المشروع أو البرنامج، مثل الاتفاق المعقود بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لتنفيذ برنامج رصد المياه والمرافق الصحية؛ والتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية في النظام العالمي للرصد البيئي/برنامج المياه؛ وأنشطة فريق الخبراء المعني بالإدارة البيئية لمكافحة ناقلات الأمراض بمشاركة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الإدارة الحضرية المشترك بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٧٣ - وعلى الرغم من التجربة الراهنة للتعاون بين الوكالات مازال عدد "الأحداث" التعاونية قليلاً إذا قورن بإجمالي عدد الأنشطة المشتركة المحتملة التي يمكن أن تنفذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومن ثم، سيلزم بذل جهود إضافية لوضع وتنفيذ سياسة مترابطة للبرمجة المشتركة والتنفيذ التعاوني استناداً إلى ولاية كل مؤسسة وقدراتها النسبية. وكما هي الحال بالنسبة للإمداد بالمياه والمرافق الصحية عموماً، فإن من اللازم بذل مزيد من الجهود التنسيقية من أجل تحقيق اتساق المهام في تنفيذ الأنشطة الوطنية والمحلية

وذلك بسبب ضرورة الوفاء بالشروط المتنوعة للسلطات الوطنية ومصادر التمويل ولمراعاة مواطن القوة النسبية لمختلف المنظمات الموجودة في بلد معين.

٧٤ - وقد كانت اللجان الإقليمية، ولاسيما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ناشطة في مجال تعزيز إدارة الموارد المائية في الإطار الحضري. بيد أنه لسوء الحظ فإن عدم المشاركة المستمرة، في دورات اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات للإمداد بالمياه والمرافق الصحية واللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية قد حد بصورة شديدة من فرص إدماج برامجها ضمن النهج العامة المتبعة في التصدي للقضايا المتعلقة بالتنمية الحضرية. بيد أنه بالنسبة لحالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن فرص تحقيق الاتساق على الصعيد الإقليمي متوافرة عن طريق آلياتهما الإقليمية المشتركة بين الوكالات.

٧٥ - ويمثل المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية الآليات الرئيسية لتنسيق عموم سياسات منظمات الأمم المتحدة وبرامجها بوجه عام مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الثنائية ووكالات الدعم الخارجي الأخرى. وقد أنشأ المجلس فريقاً عاملاً معنياً بالتحضر في اجتماعه الذي عقد في أوغلو في عام ١٩٩١. وأسند إلى الفريق العامل مهمة وضع استراتيجية لتحسين تقديم الخدمات إلى المناطق الحضرية. ويجري حالياً مواصلة أنشطة الفريق العامل من خلال النشاط الذي أسنده المجلس إليه في مجال "تقديم الخدمات لفقراء الحضر".

٧٦ - وبالنظر إلى المعدل السريع للتحضر في البلدان النامية وزيادة التنافس على المياه بين الاستخدامات الحضرية والاستخدامات الزراعية، هناك حاجة إلى كفالة الإدماج الكامل للنهج المستخدمة في تنمية الموارد المائية لأغراض الاستخدامات الحضرية في الاستراتيجيات المشتركة بين الوكالات للإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة.

سابعاً - استخدام المياه في الإنتاج الغذائي والتنمية الريفية المستدامين

ألف - استعراض عام للأنشطة

٧٧ - تضم الأنشطة المتعلقة باستخدام المياه في الإنتاج الغذائي والتنمية الريفية المستدامين مجموعة واسعة من الأنشطة التي تتجاوز استخدام المياه للأغراض الزراعية. فبالإضافة إلى الأنشطة العادية لإدارة المياه للأغراض الزراعية، فإن المجال البرنامجي يشمل الإمداد بالمياه والمرافق الصحية في الريف، وإدارة شؤون البيئة لمكافحة الأمراض التي تنقلها المياه، ومعالجة المياه المستعملة وإعادة استعمالها وتصريفها، على سبيل المثال لا الحصر، وهكذا فإن النهج المتبع في إدارة مياه الريف والذي يقضي بضرورة بذل جهود

متعددة التخصصات ومشاركة بين الوكالات لتنفيذ البرامج على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية هو نهج متكامل في الأساس. ومراعاة لذلك، وبغية وضع مبادئ توجيهية عامة لتنفيذ البرنامج، عقدت منظمة الأغذية والزراعة مشاورة تقنية بشأن هذا الموضوع في آذار/مارس ١٩٩٣ بتعاون وثيق مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية. وقد أسفرت هذه المشاورة عن مجموعة من المبادئ التوجيهية العامة لتنفيذ البرنامج وعددا من التوصيات المحددة لاتخاذ إجراءات. وقد نشرت وقائع هذه المشاورة ويجري حاليا تعميمها على نطاق واسع.

٧٨ - وقد سلمت المشاورة بأنه في حين أن التحضر ينمو على نحو سريع، فإن معظم البلدان المنخفضة الدخل مازالت ريفية في المقام الأول وأن المناطق الريفية تحظى بأكبر نصيب من الفقراء. وكثير من هذه المناطق يفتقر إلى أبسط العناصر الضرورية للحياة اليومية بما في ذلك المياه العذبة، كما أن المناطق الريفية هي المناطق التي يجتمع فيها الفقر والتدهور البيئي على أشد ما يكون. وجرى الاتفاق على أنه يجب القيام بمبادرات لدعم عمليات إعادة النظر في السياسات العامة وإصلاحها وصياغتها على الصعيد الوطني مع إيلاء اهتمام خاص للبيئة الريفية. وينبغي أن تولى عناية لإعداد مجموعة مناسبة من المبادئ التوجيهية والنهج والمنهجيات لتحقيق هذا الغرض، مما يؤدي إلى تعزيز آليات التنسيق المشترك بين القطاعات وإنشاء الهياكل القانونية والمؤسسية الملائمة لتنفيذ السياسات الوطنية لإدارة المياه والمحافظة عليها. وأوصت المشاورة بأن يقدم الدعم للحكومات في مجال إدارة المعلومات وإقامة نظم للمعلومات لأغراض جمع البيانات وتحليلها. واقترح تعزيز أو إقامة "مراكز لنظم المعلومات" على الصعيد الوطني بوصف ذلك عنصرا من عناصر هذا النشاط. واستجابة لذلك، بدأت منظمة الأغذية والزراعة برنامجا يسمى "النظام العالمي لمعلومات المياه" وهو البرنامج الذي سيقوم بإنشاء قواعد بيانات وطنية وعالمية عن استخدام الموارد المائية والمياه في الريف.

٧٩ - واعتمدت المشاورة قائمة موجزة لمجالات أربعة جديدة بالبحث وهي (أ) إدارة أحواض الأنهار؛ و (ب) الكفاءة في استخدام المياه؛ و (ج) إدارة المياه المستعملة؛ و (د) تحقيق المستوى الأمثل لأداء النظم. وبالنظر إلى تنوع الخصائص ذات الصلة، فقد جرى النظر في كل مجال على حدة وصيغت لكل مجال توصياته.

٨٠ - وأكدت المشاورة على أهمية التقييمات التي تجرى للقطاعات الوطنية للمياه والتي بدأت فعلا في إطار المجال البرنامجي الخاص بالإدارة المتكاملة للموارد المائية بوصفها نقطة البداية لتحديد احتياجات وأولويات بناء القدرات. والتقييم القطري هو الخطوة الأولى لتحديد برامج بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت المشاورة بأن تدخل الحكومات الوطنية ووكالات الدعم في التزامات طويلة الأجل لتيسير برامج بناء القدرات، التي ينبغي أن ينظر إليها على أنها عملية مطردة ومستمرة مع اعتبار أن الإسهامات الصغيرة نسبيا والمستمرة لفترة طويلة من الوقت أكثر فعالية من الإسهامات الأكبر حجما والتي تستمر فترة قصيرة. وأوصت كذلك باغتنام الفرص في تحقيق الربط الشبكي بين المؤسسات، الذي يعد أداة قوية لبناء القدرات، وبوجه خاص، لتبادل الخبرات والقدرات بين البلدان النامية.

٨١ - وقد سلمت المشاورة التقنية بضرورة وضع إطار يجمع بين صفحة الأرض وأحواض الأنهار للإدارة المتكاملة للموارد المائية في الريف، وأوصت بأن يراعي هذا الإطار القضايا المتعلقة بالتنسيق بين جوانب إدارة شؤون المياه باتجاه المنبع وباتجاه المصب؛ وتحقيق التكامل بين الاستخدامات المتعددة للمياه بما في ذلك الري والصرف وتربية المائيات؛ والنظر في أوجه الترابط بين استخدام المياه لأغراض تربية الماشية واستخدامها للأغراض المنزلية في الريف والحضر واستخدامها في الأغراض الصناعية وأغراض توليد الطاقة الكهرومائية.

٨٢ - ومن المقرر عقد مشاورة غير رسمية في روما في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ١٩٩٤، وذلك كاستجابة مباشرة لطلب لجنة الموارد الطبيعية، بشأن "الصلات بين الأرض/المياه وإدارة أحواض الأنهار". وستعقد هذه المشاورة تحت الرعاية المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة ومعهد إدارة الموارد الطبيعية التابع لجامعة استكهولم.

٨٣ - ويقصد بهذه المشاورة غير الرسمية معالجة القضايا الأعم لإدارة المياه في إطار استخدام الأرض والبيئة، مع مراعاة المناطق المتميزة ابتداءً من المستجمعات العليا إلى المستويات الدنيا ضمن حوض النهر، بغية تحديد الصلات بين الأراضي والمياه؛ ووضع إطار تصوري للتنبؤ بالتفاعلات بين الأراضي والمياه والبيئة؛ ووضع نهج يجمع بين صفحة الأرض وحوض النهر في الإدارة المتكاملة للأرض والموارد المائية بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالقياس؛ وصياغة برنامج عمل يتضمن استراتيجيات ونماذج (مادية ورياضية ومحاكاة/تحقيق المستوى الأمثل باستخدام الحاسوب) للإدارة المتكاملة للمياه/الأرض على أساس صفحة الأرض و/أو حوض النهر.

٨٤ - في إطار منظمة الأغذية والزراعة، تعطى أولوية عليا لتنفيذ التوصيات والبرامج ذات الصلة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا السياق، يجري وضع عدد من برامج العمل الخاصة. ويتمثل أحد هذه البرامج في برنامج العمل الخاص، المعني باستخدام الموارد المائية الريفية لأغراض التنمية الزراعية المستدامة وهو برنامج مكمل لبرنامج العمل الدولي الجاري المشترك بين الوكالات المعني بالمياه والتنمية الزراعية المستدامة. وهدف برنامج العمل الخاص المعني باستخدام الموارد المائية الريفية للتنمية الزراعية المستدامة هو الترويج لنهج متعدد التخصصات أقوى لإدارة المياه في القطاعات الفرعية للزراعة والحراجة وصيد الأسماك ضمن إطار البرنامج التعاوني الدولي للتنمية الزراعية والريفية المستدامة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (يتصل بالفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١).

٨٥ - ويشمل برنامج العمل الخاص المعني باستخدام الموارد المائية الريفية لأغراض التنمية الزراعية المستدامة اتخاذ إجراء على ثلاثة صعد. فعلى صعيد الخطة والقرية، سينصب التركيز على تحسين الكفاءة في استخدام المياه من خلال ادخال تكنولوجيات جديدة، ومن خلال المشاركة المجتمعية وتعزيز المؤسسات. وعلى صعيد المقاطعات، سيقدم البرنامج المساعدة في صياغة سياسات واستراتيجيات لتنفيذ برامج

المقاطعات لتحقيق الكفاءة في استخدام المياه وتعدد أوجه استخدامها (الشرب والتصحاح، والمحاصيل، والمواشي، والأسماك، والحراثة الزراعية)، وحفظ التربة والمياه، والحماية البيئية. وعلى الصعيد الوطني وصعيد أحواض الأنهار، سيقدم البرنامج المساعدة للبلدان النامية في وضع سياسات واستراتيجيات وتشريعات للتوزيع العادل لموارد المياه في إطار خطط رئيسية وطنية ولمياه أحواض الأنهار وفي تطبيق مبادئ إدارة الطلب من خلال صكوك اقتصادية واجتماعية وسياسية وتقنية.

٨٦ - وبرنامج العمل الدولي المتعلق بالمياه والتنمية الزراعية المستدامة، الذي بدأ في عام ١٩٩١، يركز أعماله على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وهدفه هو مساعدة البلدان الأعضاء على تلبية احتياجاتها من المياه العذبة لأغراض التنمية الزراعية والريفية المستدامة من خلال صياغة وتنفيذ برامج عمل على الصعيد القطرية ودون الإقليمية والإقليمية، في شراكة مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية. وحتى الوقت الحاضر، تم إعداد برامج عمل وطنية ودون إقليمية في اندونيسيا وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي والجمهورية العربية السورية ومصر والمكسيك وحوض بحيرة تشاد. ويجري البدء في أنشطة في اندونيسيا وتركيا ومصر من أجل تنفيذ برامج كل منها.

٨٧ - ويجري الآن تنفيذ برامج ريفية شاملة لتوفير المياه، تستند إلى الإدارة والصيانة على مستوى القرية، في العديد من بلدان السهل من خلال إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية. وقد تحقق أيضا بعض العمل التعاوني بين إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية واليونيسيف في غينيا بيساو والنيجر والبرنامج المشترك بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل النهوض بدور المرأة في خدمات المياه والمرافق الصحية البيئية.

باء - تنسيق الأنشطة

٨٨ - وقد أفاد برنامج العمل الدولي المتعلق بالمياه والتنمية الزراعية المستدامة من تحقيق شوط لا بأس به في التعاون على الصعيدين الوطني والدولي. وفي جميع البرامج الوطنية ودون الإقليمية، كانت ثمة مشاركة من جانب عدد من الوزارات، (تشمل الوزارات الأساسية وزارات الزراعة والموارد المائية والبيئة، وفي بضع حالات، وزارات الصحة) والمؤسسات الوطنية. وقد شملت بعثة صياغة برامج العمل بصورة دائمة خبراء استشاريين وطنيين ومشاركة نشطة من جانب نظراء وطنيين، وفي كثير من الحالات اشتركت منظمات محلية غير حكومية. وعلى الدوام كانت المشاورات تعقد مع الموظفين المقيمين للمؤسسات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة.

٨٩ - وعلى مستوى مقر مؤسسات الأمم المتحدة، تحقق تعاون لا بأس به من خلال اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وبتقدم العمل في صياغة نهج متضافرة للإدارة المتكاملة

لموارد المياه، سيتعين تحقيق علاقة ترابط وثيقة بين هذه النهج وتنمية موارد المياه لغرض إنتاج الأغذية والتنمية الريشية المستدامين. وقد اضطلع ببعض البعثات بالتعاون مع خبراء استشاريين و/أو موظفين بتمويل من منظمة الصحة العالمية، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد شاركت جهات مانحة مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية (كندا)، والوكالة اليابانية لتنمية الأراضي الزراعية (اليابان)، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (الولايات المتحدة الأمريكية) في جزء من نفقات بعض تلك البعثات.

٩٠ - وتتعاون البعثات بشكل وثيق مع إدارات الحراجة ومصادر الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وبإنشاء برنامج العمل الخاص داخل تلك المنظمة يستمر تعزيز التعاون فيما بين الشعب وفيما بين الإدارات داخلها.

ثامنا - الاستنتاجات

٩١ - شهد مفهوم التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تطوراً ملحوظاً منذ الستينيات وبوجه خاص منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، المعقود في مار دل بلاتا بالأرجنتين في عام ١٩٧٧. في البداية كان ينظر إلى التنسيق بوصفه عملية لتحديد مجالات النفوذ فيما بين المؤسسات المتنافسة، وكثيراً ما اشتدت حدة المناقشات فيما يتعلق بتوزيع المهام على المؤسسات. وفي أعقاب مؤتمر مار دل بلاتا، نشأ فهم تدريجي لحتمية وجود مجالات بينية، وللحاجة إلى التصرف في أوجه التداخل والازدواجية. وفي السنوات الأخيرة تنامي فهم التعاون فأصبح إدراكاً لأهمية التوصل إلى نهج وسياسات منسقة إزاء إعداد وتنفيذ أنشطة في مجالات برنامجية محددة. وربما ظهر هذا على أوضح ما يكون فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون في سياق العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في الثمانينات.

٩٢ - وقد تولد عن رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مار دل بلاتا، والعملية التي أفضت إلى المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة المعقود في دبلن وإلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مزيد من التفهم للحاجة إلى اعتماد نهج أكثر شمولاً فيما يتعلق بموارد المياه. إن عملية التنسيق والتعاون تدخل الآن مرحلة تتسم بإدراك متعاظم لأهمية اعتماد نهج كلي وشمولي لتنمية موارد الأرض والمياه لا يستطيع فيه مجال برنامجي واحد أن يمضي قدماً دون الرجوع إلى متطلبات المجالات البرنامجية الأخرى أو إلى الأولويات الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. ونتيجة لذلك، ثمة في الوقت الحاضر تفهم متعاظم للحاجة إلى صياغة نهج منسقة فيما يتعلق بالتنمية والإدارة المائية المتكاملتين للموارد المائية، وهي نهج ينبغي أن توفر بدورها مظلة شاملة للتنسيق والتعاون.

٩٣ - إن ما تحقق مؤخراً من أوجه تقدم في مجال الاتصالات عن طريق الوسائل الالكترونية ييسر تبادل المعلومات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن نجاح التنسيق والتعاون ما زال يحتاج إلى تواتر اللقاء بين الأطراف المعنية من خلال عقد مجموعة متنوعة من الاجتماعات بين الوكالات

والحلقات الدراسية بشأن مسائل محددة. وليس ثمة علاقة وظيفية متوازنة بين النفقات والانجازات في ميدان التنسيق. فيمكن أن يكون للاجتماعات بمختلف أنواعها نتائج مباشرة في تنفيذ أنشطة مشتركة. على أن النتائج لا تكون دائما ملموسة بصورة مباشرة، إذ أن تطور مفاهيم ونهج جديدة عادة ما يتطلب إطارا زمنيا أوسع.

٩٤ - إن عدم ادراك قيمة برامج التنسيق على المدى الطويل يفضي إلى الانعزالية فيما بين الوكالات وإلى تضائل قدرة منظومة الأمم المتحدة بوجه عام. وفي هذا الصدد، فإن مختلف جهود التنسيق التي يضطلع بها على نطاق المنظومة ولاسيما من خلال اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية والتابعة للجنة التنسيق الادارية حريّة بأن تفيد من مشاركة اللجان الاقليمية بصورة منتظمة.

٩٥ - وكما هو الأمر بالنسبة للجنة التنسيق الادارية ذاتها، وجميع الأجزاء الأخرى في أجهزتها الفرعية، تظل اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية محفلا مفتوحا لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وحدها. ومع ذلك، تجرى اتصالات مع وكالات دعم خارجية، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات مهنية وعلمية عن طريق الأفرقة العاملة التابعة للجنة الفرعية، وكذلك من خلال حلقات دراسية وندوات ومشاورات تقنية تعقدتها المنظمات المختلفة. ويتمثل أدوم المحافل وأكثرها انتظاما لاجراء حوار على نطاق واسع فيما بين جميع المؤسسات في المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية، الذي يجتمع كل سنتين وله أمانة صغيرة في مقر منظمة الصحة العالمية. وفيما يتعلق بإعداد نهج منسقة للإدارة المتكاملة لموارد المياه العذبة، لا تزال ثمة حاجة لمزيد من الحوار.

الحواشي

(١) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢"، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) واشنطن العاصمة، البنك الدولي للانشاء والتعمير/البنك الدولي، ١٩٩٣.

(٣) "تقرير عن تقديرات الموارد المائية: النجاح المحرز في تنفيذ خطة عمل واستراتيجية مار دل بلاتا للتسعينات" (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية/اليونسكو، ١٩٩١).

(٤) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، مار دل بلاتا، ١٤-٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.77.II.A.12)، الفصل الأول.

- - - - -